

مرسوم رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٥
بتعديل المادة الأولى من المرسوم رقم (٥٠) لسنة ٢٠٢٣
بإعادة تنظيم شئون العدل والشئون الإسلامية
بوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته، ولائحته
التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها،
وعلى المرسوم رقم (٥٠) لسنة ٢٠٢٣ بإعادة تنظيم شئون العدل والشئون الإسلامية بوزارة العدل
والشئون الإسلامية والأوقاف،
وبناءً على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يُضاف بند جديد برقم (٣) إلى الفقرة (خامساً) من المادة الأولى من المرسوم رقم (٥٠) لسنة
٢٠٢٣ بإعادة تنظيم شئون العدل والشئون الإسلامية بوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، ويُعاد
ترقيم باقي البنود تبعاً لذلك، نصه الآتي:
"٣- إدارة التراخيص."

المادة الثانية

على وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره،
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
سلمان بن حمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ٢٥ شوال ١٤٤٦ هـ
الموافق: ٢٣ أبريل ٢٠٢٥ م